الأمم المتحدة

A/AC.281/WP.10

الجمعية العامة

Distr.: General
20 August 2013
Arabic
Original: English

الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بوضع مقترحات للمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه

جنيف ٢٠١٣

البند ٥ من جدول الأعمال

وضع مقترحات للمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، من أجل إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية والحفاظ عليه

العناصر اللازمة لإيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية والحفاظ عليه

ورقة مقدمة من ائتلاف البرنامج الجديد*

أولاً- مقدمة

١- إن وجود الأسلحة النووية ما زال يهدد بقاء الجنس البشري ذاته. وبفضل التركيز الدولي مجدداً على العواقب الكارثية - الإنسانية والبيئية والاقتصادية - التي ستنجم عن أي استعمال لهذه الأسلحة، أُعيد تنشيط الجهود الدولية الرامية إلى نزع السلاح النووي بشكل كامل والحفاظ على عالم خال من الأسلحة النووية. وتنطلق هذه الجهود الدولية من منطلق أن الضمانة الوحيدة ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها هي القضاء التام عليها.

* أيرلندا، والبرازيل، وجنوب أفريقيا، ومصر، والمكسيك، ونيوزيلندا.

الرجاء إعادة الاستعمال

٢- وهذا هو أساس تشكيل ائتلاف البرنامج الجديد. وقد عمل هذا الائتلاف بنشاط، منذ إنشائه في عام ١٩٩٨ كتجمع أقاليمي، على تشجيع الوفاء التام والفعلي بجميع الواجبات والالتزامات المتعلقة بنزع السلاح لإيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية والحفاظ عليه. ويظل هذا هو الهدف الأول لائتلاف البرنامج الجديد.

٣- وإقراراً بالعواقب الإنسانية الكارثية لاستعمال الأسلحة النووية، ظلت مسألة نزع السلاح النووي على جدول الأعمال الدولي منذ استعمال هذه الأسلحة لأول مرة. وعلى مدى سبعة عقود من الزمن، حاولت صكوك متعددة الأطراف وأخرى إقليمية وثنائية متتالية معالجة جوانب نزع السلاح النووي. ولكن لم يحقق أي منها هدفه بشكل تام. وبعد مرور سبعة وستين عاماً على طلب الجمعية العامة بدء عملية من أجل "إزالة الأسلحة الذرية وجميع الأسلحة الرئيسية الأخرى التي يمكن تعديلها لأغراض التدمير الشامل، من الترسانات الوطنية"، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به لتحقيق هدف عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه على الدوام.

٤- وعلى الرغم من الفرصة التي أتاحتها نهاية الحرب الباردة لبذل الجهود مجدداً من أجل نزع السلاح النووي، وعلى الرغم من بعض الجهود المبذولة لخفض الأسلحة النووية، ظلت مفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف في حالة ركود. وأدى هذا إلى استمرار العقليات التي أملنا في تغييرها بعد نهاية الحرب الباردة.

٥- وإن هذا الفريق العامل المفتوح العضوية يتيح للدول الأعضاء فرصة سانحة كي تبتعد عن الخلافات التي تتسم بها محافل أخرى أحيانا وكي تنظر على نحو أكمل، بمشاركة كاملة من قبل المنظمات الدولية والمجتمع المدني، في المكونات التي ستلزم لإيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية والحفاظ عليه. وسيمكّن تحديد هذه المكونات من تشكيل صورة أوضح بشأن الخطوات اللازمة لتحقيق الهدف النهائي المنشود، وبشأن الثغرات الموجودة في الإطار الحالي من الناحية القانونية والتقنية والسياسية.

٦- ويُتوخى من هذه الورقة أن تكون مساهمة في تشكيل هذه الصورة. وهي تؤكد أنه، بغض النظر عن الأسلوب الذي يجري اختياره للعمل من أجل نزع السلاح النووي، يجب أن يكون هناك التزام شامل وملزم قانوناً باتخاذ الخطوات اللازمة. ولا يحتاج هذا الالتزام إلى أخذ أي شكل معين: إذ يمكن التعهد به في سياق معاهدة شاملة تتناول نزع السلاح النووي، أو اتفاق إطاري توضع بموجبه صكوك أخرى.

ثانياً- الترتيبات اللازمة للقضاء تماماً على الأسلحة النووية

٧- إن القضاء على فئة كاملة من الأسلحة يتطلب، من جهة، تدمير جميع مخزونات تلك الأسلحة تدميراً تاماً، ومن جهة أخرى، مجموعة شاملة من المحظورات التي تمنع استحداث

هذه الأسلحة و/أو إنتاجها و/أو الحصول عليها و/أو حيازتها و/أو تكديسها و/أو الاحتفاظ بها و/أو تجريبها و/أو استعمالها و/أو نقلها في أي ظرف من الظروف وفي أي وقت من الأوقات مستقبلاً.

٨- ولا بد أن تكون جميع أنشطة التنفيذ المتصلة بذلك شفافة ويمكن التحقق منها ولا رجعة فيها.

ثالثاً- الترتيبات القائمة وأوجه قصورها

٩- لقد أُحرز تقدم كبير من أجل تعزيز قاعدة عدم الانتشار التي ترجع إلى عقود من الزمن، إلا أن التقدم في اتجاه هدف نزع السلاح النووي بشكل كامل ظل أمراً بعيد المنال. وهذا على الرغم من الدعم الواسع النطاق لمسألة نزع السلاح والتعهدات المتتالية للدول الحائزة للأسلحة النووية بأنها ستعمل من أجل تحقيق هدف نزع السلاح النووي. ويتسبب التحديث المستمر للترسانات النووية واستحداث أنواع متطورة وجديدة من الأسلحة النووية وتخصيص موارد هائلة لهذا الغرض في إحباط كبير للخطوات التي تتخذها بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية من أجل خفض العدد الإجمالي للأسلحة الاستراتيجية المنشورة الجاهزة للاستعمال، مثلما يبيَّن بمزيد من التفصيل أدناه. وفي الوقت نفسه، يثير عدم خفض الأسلحة النووية المنشورة خارج أراضي الدول الحائزة للأسلحة النووية وعدم القضاء عليها شكوكاً حول التزام الدول المعنية بهدف نزع السلاح النووي. وفضلا عن ذلك، وعلى الرغم من التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية بزيادة تقليص دور الأسلحة النووية وأهميتها في جميع المفاهيم والمذاهب العسكرية والأمنية، يظل الردع النووي سمة حاسمة من سمات المواقف الخاصة بالأمن القومي للدول الحائزة للأسلحة النووية وللتحالفات العسكرية التي تشارك فيها. وتؤكد هذه التطورات استمرار اعتماد الدول الحائزة للأسلحة النووية على الأسلحة النووية من أجل أمنها القومي في المستقبل المنظور، على حساب المصالح الأمنية الجماعية للجميع.

١٠- ومنذ استعمال الأسلحة النووية لأول مرة، وفي ضوء الأولوية التي أولاها المجتمع الدولي لاحقاً لنزع السلاح النووي، أحرز بعض التقدم، وإن كان جزئياً وغير مكتمل، في اتجاه القضاء على هذه الأسلحة. وفيما يلي الصكوك الرئيسية التي وضعت حتى الآن، وأوجه قصورها:

(أ) **معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية:** أكدت هذه المعاهدة الحق غير القابل للتصرف الذي يملكه جميع الأطراف في المعاهدة في تطوير بحوث الطاقة النووية وإنتاجها واستعمالها لأغراض سلمية. ومن خلال هذه المعاهدة، تعهدت الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بالالتزام الملزم قانوناً بألا تتلقى أسلحة نووية أو تصنعها أو تحصل عليها بأي طريقة أخرى. ومقابل ذلك، التزمت الدول الحائزة للأسلحة النووية التزاماً قانونياً بالسعي

من أجل نزع السلاح النووي وإزالة ترساناتها النووية. بيد أن هذا الالتزام البالغ الأهمية يظل إلى حد كبير التزاماً لم تف به الدول المعنية. وفضلاً عن ذلك، ما زالت المعاهدة غير عالمية: فبعض الدول لم تنضم إليها حتى الآن ولا تخضع لأي التزامات قانونية معادلة. ولا تتضمن المعاهدة أي أحكام بشأن التحقق المتعدد الأطراف المتعلق بالمواد والمرافق النووية للدول الحائزة على الأسلحة النووية. وأخيراً، أخفقت المعاهدة في الحد من نشر الأسلحة النووية على أراضي الدول غير الحائزة للأسلحة النووية؛

(ب) **معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية:** إن حظر هذه المعاهدة لجميع أشكال التفجيرات النووية هو عنصر أساسي في الحد من التحسين النوعي للأسلحة النووية ومنع استحداث أنواع جديدة من الأسلحة النووية. ومن ثم فإن لهذه المعاهدة دوراً مهماً تؤديه في عملية نزع السلاح النووي. على أن تأخر دخولها حيز النفاذ أعاق قدرتها على أداء ذلك الدور حتى الآن. وعلاوة على ذلك، لا تحظر هذه المعاهدة التجارب تحت الحرجة أو عمليات المحاكاة، وهذا عامل يحد من مساهمتها الممكنة في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه؛

(ج) **المناطق الخالية من الأسلحة النووية:** هي إجراء وسيط مهم، يتيح فرصة لتعزيز الأمن العالمي والإقليمي، وتقوية نظام عدم الانتشار ونزع السلاح النووي، والمساهمة في تحقيق أهداف نزع السلاح النووي. وعلى الرغم من أن أكثر من مائة دولة تشكل جزءاً من المناطق الخالية من الأسلحة النووية، تظل هذه المناطق محدودة جغرافياً. ولا يزال عدم إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، بما في ذلك الإخفاق في عقد مؤتمر في عام ٢٠١٢ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، أمراً يبعث على قلق بالغ. وفضلاً عن ذلك، تخضع معاهدات المناطق الخالية من الأسلحة النووية لتحفظات وتفسيرات مختلفة تفرضها الدول الحائزة للأسلحة النووية فيما يخص البروتوكولات المتعلقة بها؛

(د) **ترتيبات خفض الأسلحة:** لقد تحققت تخفيضات كبيرة منذ أن بلغت أكبر الترسانات النووية ذروتها خلال الحرب الباردة. ولكن باستثناء اتفاقات ثنائية ملزمة قانوناً (على سبيل المثال الاتفاق الجديد المبرم بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية بشأن المعاهدة المتعلقة بتدابير زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها)، تظل هذه التخفيضات مبادرات انفرادية بالأساس. يضاف إلى ذلك، أن اتفاقات خفض الأسلحة لا تحد، في الكثير من الحالات، إلا من الأسلحة المنشورة، بدلاً من تحقيق تخفيضات لا رجعة فيها في الترسانات. وتطبَّق هذه الاتفاقات تطبيقاً محدوداً بالضرورة، ولا تتعهد جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية بتخفيض ترساناتها.

رابعاً- العمل في المستقبل

١١- **الهدف النهائي**. للتمكن من الحفاظ على عالم خال من الأسلحة النووية، لا بد من تحديد محظورات أساسية معينة عن طريق التزامات ملزمة قانوناً، على النحو التالي:

(أ) القضاء تماما على الأسلحة النووية؛

(ب) حظر استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها؛

(ج) حظر حيازة الأسلحة النووية أو تكديسها أو استحداثها أو نقلها؛

(د) حظر إنتاج أو استعمال المواد الانشطارية القائمة بالفعل من أجل صنع أسلحة نووية وإخضاع جميع هذه المواد لضمانات دولية؛

(هـ) حظر تجارب الأسلحة النووية في جميع أشكالها، بما فيها التجارب فوق الحرجة وتحت الحرجة.

١٢- **التدابير المؤقتة**. لتسريع وتيرة التقدم في اتجاه عالم خال من الأسلحة النووية، لا بد من اتخاذ التدابير المؤقتة/الانتقالية التالية:

(أ) التزام متعدد الأطراف واضح وملزم قانوناً، من جانب جميع الدول، بهدف نزع السلاح النووي، مع تحديد مؤشرات مرجعية وأطر زمنية واضحة؛

(ب) توفير خط أساس واضح لقياس التقدم المحرز في مجال نزع السلاح النووي، بما في ذلك جرد كامل للمخزونات من الأسلحة النووية، والرؤوس الحربية النووية، ومنظومات إيصال الأسلحة، والمواد الانشطارية الخاصة بصنع أسلحة نووية؛

(ج) خفض الترسانات النووية على نحو محدد زمنياً وتدريجي ولا رجعة فيه، بما في ذلك إزالة لا رجعة فيها للأسلحة النووية المنشورة في أراضي الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، واقتران ذلك بنظام تحقق دولي وإخضاع جميع المرافق النووية لهذا النظام؛

(د) جعل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية معاهدة عالمية؛

(هـ) دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ؛

(و) اتخاذ تدابير لتعزيز أمن الأسلحة النووية وتخفيض درجة الاستعداد التعبوي لمنظومات الأسلحة النووية، بوسائل منها وضع صكوك قانونية واتخاذ تدابير أخرى، من أجل التقليل من إمكانية وقوع تفجيرات نووية، سواء كانت مقصودة أو عارضة أو ناتجة عن خطأ في الحساب؛

(ز) تقديم ضمانات الأمن السلبية الملزمة قانوناً التي توفر بموجبها الدول الحائزة للأسلحة النووية ضمانات للدول غير الحائزة للأسلحة النووية بعدم استعمال هذه الأسلحة

أو التهديد باستعمالها ضدها، والحد من الاعتماد على الأسلحة النووية في الاستراتيجيات/السياسات/المواقف الوطنية والتحالفية؛

(ح) تعزيز دور المناطق الخالية من الأسلحة النووية من خلال إزالة الشروط والتحفظات التي فرضتها الدول الحائزة للأسلحة النووية، وتوسيع انتشار هذه المناطق عن طريق إنشاء مناطق جديدة في الأماكن التي لا توجد فيها بالفعل، لا سيما في الشرق الأوسط؛

(ط) حظر إنتاج المواد الانشطارية لصنع لأسلحة النووية ومعالجة مسألة المخزونات من هذه المواد الموجودة بالفعل.

١٣- ولا ترد العناصر المذكورة أعلاه حسب أي ترتيب كان، وليس من الضروري تنفيذها على التوالي، ويمكن البدء على الفور في العمل بشأن معظمها، بما فيها تلك المحددة في إطار "الهدف النهائي". وفي العديد من الحالات يجب أن تكون هذه العناصر متعددة الأطراف في طابعها، ولكن لا يوجد ما يمنع الدول الحائزة للأسلحة النووية من اتخاذ إجراءات انفرادية أو ثنائية لتنفيذ بعض التدابير المؤقتة. وفي الواقع، فإن من شأن هذه التدابير أن تقطع شوطاً طويلاً على طريق بناء الثقة في الالتزام المعلن للدول الحائزة للأسلحة النووية بإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، ومن شأنها أن تعزز الجهود الرامية إلى المضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف. ويجب أن تحترم جميع هذه الأعمال المبادئ الأساسية للشفافية والتحقق واللارجعة.

١٤- ومع ذلك، فإن العنصر الأساسي للحفاظ على سلامة النظام العالمي لنزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية واستدامة هذا النظام هو التزام متعدد الأطراف واضح وملزم قانوناً بتحقيق نزع السلاح النووي، ومن شأن هذا أن يدعم جميع الجهود المستقبلية ويوجهها باتجاه نزع السلاح النووي. والمطلوب هو إطار شامل وملزم قانوناً يلزم جميع الدول بإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، ويتألف من العناصر السالفة الذكر المعززة لبعضها البعض، وينفَّذ بطريقة غير مشروطة ويُدعم بأطر زمنية ومؤشرات مرجعية محددة بوضوح، وهذا أمر دأب ائتلاف البرنامج الجديد على الدعوة إليه.

١٥- وبالنظر إلى انقضاء سبعة عقود تقريباً منذ أول قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة في هذا الصدد، وأكثر من أربعة عقود منذ دخول معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حيز النفاذ، فإن هذا الالتزام تأخر كثيراً.